



استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء محفظة القروض دراسة تقييمية لعدد من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة (2019-2010)

ID No. 969

(PP 434 - 456)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.27.SpA.23>

كاوه محمد فرج قرداغي

كلية الادارة والاقتصاد - قسم ادارة الاعمال / جامعة السليمانية

kawa.faraj@univsul.edu.iq

لوفان اكرم سعيد

المعهد التقني السليمانية- قسم ادارة الاعمال / جامعة

السليمانية التقنية.

lovan.saeed@spu.edu.iq

الاستلام : 2023/02/16

القبول : 2023/04/05

النشر : 2023/10/15

ملخص

يسعى البحث للتعرف على الجوانب النظرية والتطبيقية التي تنطلق منها إعداد قائمة التدفقات النقدية من أجل تمكين المصارف من معرفة الموقف المالي في الوقت الازم وتحليل المخاطر المصرفية التي تواجهها في اتخاذ القرارات الائتمانية والتمويلية سليمة خاصة بالأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) لبناء محفظة القروض لتعظيم معدل العائد وزيادة الأرباح ، وعليه سيتم اختبار الفرضية التالية من خلال هذا البحث يمكن استخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في بناء المحفظة القروض في مصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، من اجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مؤشرات مشتقة من (قائمة التدفقات النقدية ، محفظة القروض) من خلال تحليل المالي لـ (14) من المصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة (2019-2010) ، وقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية في المصارف لأنها توفر المعلومات المالية الدقيقة لاعتمادها على الأساس النقدي، على الرغم من ان التنبؤ بالمستقبل يكتنفه العديد من المخاطر الائتمان، الا ان اغلب المصارف تهمل عملية قياس العائد والمخاطر في بناء محفظة القروض واخذها بنظر الاعتبار عند اعداد قائمة التدفقات النقدية ، ومن اهم توصيات البحث يتوجب على المصارف التركيز على استعمال اساليب التحليل المالي وفق قائمة التدفقات النقدية لتنبؤ بالأرباح وتقليل مخاطر الائتمان من خلال الاستثمار في محفظة القروض المصرفية.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، محفظة القروض ، القروض.

المقدمة:

في سياق بيئة الأعمال الديناميكية التي تتميز بعدم اليقين والمليئة بتغييرات والتحديات وسرعة الاتصالات والمعلومات ، أصبح نجاح المصارف مرتبطة بمدى قدرتها على التكيف مع الضغوطات الداخلية والخارجية التي تفرضها بيئتها ، وفي ظل هذه التغييرات وارتفاع القدرة التنافسية أصبحت الاساليب التقليدية غير قادرة على تحقيق أهدافها، الامر الذي أدى الى حاجة المصارف إلى قوائم مالية يوفر لها المعلومات المطلوبة والمناسبة بشكل دقيق ،أذ تعمل هذه القوائم مالية على نجاح المصارف وتحسين مستويات العمل فيها ، من خلال قدرتها على جمع البيانات المطلوبة للتحليل المالي وتبسيطها لمتخذي القرار الاستثماري بهدف تقليل المخاطر وزيادة العوائد المالية ، وعليه فإن قراءة وتحليل قوائم التدفقات النقدية سواء الداخلة او الخارجة تلعب هذا الدور، إذ أن توفير المعلومات من قائمة التدفقات النقدية يعد أساس لبناء محفظة القروض المصرفية السليمة مما ينعكس أثرها على العوائد التي تحققها المصارف ، وتعظيم الربحية، فهذه العملية تتطلب فهم دقيق لكيفية تحقيق الأهداف المالية للمصرف ، لهذا السبب يمكن القول أن قائمة التدفق النقدي هو مصدر أساسي للمصارف لتوفير معلومات اللازمة عن أداء وأداره التدفقاتها النقدية (التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية) في وأصولها وسنداتها القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملكية ، من اجل تحقيق الأمان المصرفي البقاء على المدى الطويل .



إذا تم إجراء التحليل للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية من قبل المحللين الماليين في المصارف بشكل مناسب، يمكن أن تحسن بشكل كبير عملية والاستجابة الفورية للظروف المتغيرة للمنافسة وصنع القرار المصرفي من خلال تحليل المخاطر الائتمان وبناء محافظ الائتمانية كفؤة.

ويتكون هيكل البحث من أربعة محاور، أذ خصص المحور الاول لمناقشة وعرض منهجية البحث، بينما قدم المحور الثاني التأسيس الفلسفي الفكري لقائمة التدفقات النقدية من حيث المفهوم والاهمية والاهداف اضافة الى محفظة القروض بصورة عامة وأنواع القروض بصورة خاصة من حيث المفهوم والاهمية والاهداف ومكوناتها، بينما تناول المحور الثالث قياس وتحليل مؤشرات قائمة التدفق النقدي ومحفظة القروض، بينما تناول المحور الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليه البحث.

1. منهجية البحث

1.1. مشكلة البحث

إن تعدد الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية التي عصفت بمصارف العراقية، جعل المختصون عند اتخاذ القرارات خاصة بناء محفظة القروض من خلال معلومات من البيئة الداخلية والخارجية دقيقة تساعدهم في تجنب الفشل والإخفاق في هذه القرارات لتعظيم عوائد المحفظة الاقراضية والتي تشكل اكبر استثمارات لمصرف، لذلك فإن عدم استخدام الأساليب العلمية في تحديد المخاطر المصرفية المحتملة يؤدي إلى عدم تكوين صورة واضحة عن وضع المصرف ومدى قربها أو بعدها عن الفشل المالي، وذلك يتوقف بشكل كبير على قائمة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، ومن ثم القدرة على تحديد درجة المخاطر ونوعية وحجم وتركيز القروض المحتمل تقديمها عند بناء محفظة القروض المصرفية، وتكمن مشكلة اعتماد على دراسات (Saher, 2017: 19)، (Myeni, 2018: 95)، (قصي و منذر، 2018 : 613)، (الحسناوي، 2018 : 2)، (Clotty, 2019: 4)، (Veronica, 2020 : 114)، (Nguyen & Nguyen, 2020، 86)، (Idehen & Akhator, 2021 : 249)، (Sifrain, 2022 : 110)، تعتمد معظم المصارف على أسلوب اعداد كشف تدفقات النقدية على أساس فعلي دون تحليل لمخاطرها المالية مما يقلل من دورها في بناء محفظة القروض في المصارف، وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بشكل أكثر وضوحا من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام قائمة التدفقات النقدية في بناء محفظة القروض في مصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؟

أ.ما مدى توافر قائمة التدفقات النقدية ومستوى مؤشراتهما في تنفيذ واجباتها ومهامها المتعددة لدى المصارف المبحوثة؟
ب.هل تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لبناء محفظة القروض المصرفي؟

2. أهمية البحث

تمثل أهمية البحث من خلال المتغيرات المبحوثة استخدام قائمة التدفق النقدي، ومحفظة القروض وهي متغيرات ذات أهمية كبيرة في زيادة الارباح للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالنقاط التالية:
أ.البحث تسعى إلى السرد النظري لمتغيراتها والإضافة العلمية كجانب نظري يخدم المسيرة النظرية في المصارف حول هذه المتغيرات.

ب.تزويد المصارف المبحوثة بمعلومات واقعية عن مستوى قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية تطبيقها من خلال تحليل المالي لتكوين بيئة مالية سليمة يساعدهم في اتخاذ القرارات الائتمانية والتمويلية.

ت.أهمية البحث من أهمية المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية إذ يشكلون محور العملية التنفيذية.

ث.الإفادة من طبيعة العلاقات والتأثير القائمة بين متغيرات البحث بالشكل الذي ينعكس ايجابا على تحقق اهداف المصارف المبحوثة.

ه.التباين في المصارف المبحوثة في بيان العلاقة والأثر في الاستخدام قوائم التدفقات في تكوين محافظ القروض.

3. أهداف البحث

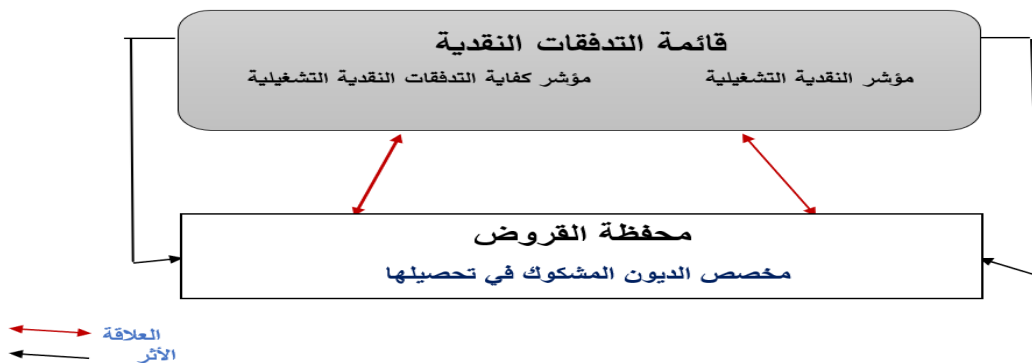
في ضوء عنوان البحث المقترحة فإن الدراسة تهدف الى :

أ.صياغة إطار مفاهيمي معاصر لمتغيرات البحث وابعاده الفكرية وتجسيد متغيرها في إطار نظري وتطبيقها في الجانب العملي في إطار المصارف المختارة كمجتمع للبحث.

ب. بیان العلاقة والأثر بين قائمة التدفقات النقدية و محفظة القروض المصرفية.
ت. الكشف على اهمية قوائم التدفقات النقدية في تحليل المالي لبناء محفظة القروض المصرفية.
ث. تسليط الضوء على طبيعة الانشطة التي تقوم بها المصارف المبحوثة والكشف عن التحديات والمشاكل التي تواجهها في بناء المحافظ القروض بسبب تباين المخاطر المالية التي قد تكون من اسبابها عدم مراعاة قوائم التدفقات النقدية عند اختيار وإقرار نوع المحفظة.

1.4. أنموذج البحث الافتراضي:

تطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث الحالي في ضوء اطارها النظري والتطبيقي بناء مخطط افتراضي ويوضح الارتباط والتأثير المعنوية بين متغيرات الانموذج والتي تعطي تصورات اولية للفرضيات والتساؤولات مشكلة البحث، ويتضمن المخطط المتغيرات الرئيسة للبحث :



الشكل (1) مخطط البحث

المصدر (الباحثان)

1.5. فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث تنبثق الفرضية الرئيسة الآتية: -

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية كمؤشر لبناء محفظة القروض المصرفية.

1.6. اساليب جمع البيانات والمعلومات

تتهج البحث أسلوب الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج البحث، أما أسلوب جمع البيانات الجانب النظري فسوف يتم الاعتماد على البحوث ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والكتب التي تناولت متغيرات الدراسة المقترحة (قائمة التدفقات النقدية، محفظة القروض) ، أما ما يتعلق بجمع البيانات لجانب العملي فسيتم الاعتماد على المعلومات من المصارف المبحوثة من خلال التحليل لقوائمها المالية من خلال التحليل المالي والاحصائي للمعلومات.

1.7. البيانات والعينة المختارة

تم تحديد مجتمع البحث مماثل بالمصارف الخاصة العراقية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية (ISX) ، لذا تعتمد البحث على البيانات الواقعية من خلال جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للقطاع المصارف العراقية في السوق العراق للأوراق المالية والبنك المركزي ، حيث تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير المالية الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية وبعد تصديقها المتضمنة ملخصات عن كافة المصارف المدرجة في الأسواق المالية ، وتم اختيار المصارف على أساس الدراسات السابقة ولأهمية التدفقات النقدية في تلك القطاع.

ويتكون مجتمع البحث من (48) مصارفا عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث مؤلفة من (14) مصرفا ويتم اختيار العينة من المصارف المتوفرة بياناتها الخاصة بنماذج البحث لمدة عشرة سنوات من (2010-2019).

2. الاطار النظري

2.1. قائمة التدفقات النقدية

2.1.1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية من قوائم حديثة العهد نسبيًا مقارنة مع القوائم الأخرى ، حيث كانت المنظمات الاعمال الأمريكية أول من بادروا بعرض هذه القائمة في الخمسينات تحت عنوان من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت ، وكانت تقتصر على قائمتين للمركز المالي تظهر عناصر النقص والزيادة في هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية ، وفي سنة (1961) أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين دراسة اقترحوا بتغيير اسم القائمة إلى قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية، كما ألزم جميع المنظمات المساهمة بإصدارها ونشرها وكما قام المعهد نفسه في سنة (1963) بإصدار الرأي رقم (3) الذي يوصي بتعديل اسمها إلى قائمة مصادر الأموال (بن سي زارة ،2019: 5)، وفي سنة(1973) حيث أصدرت مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)المعيار المحاسبي بإصدار الرأي رقم(95) والتي طالبت من جميع المنظمات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية بوصفها قائمة أساسية يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية والتي جعلت الكشف عن مصادر واستخدامات الأموال أمراً إلزامياً بموجب مبادئ المحاسبة(5 : Paolone،2020).

تعتبر قائمة تدفقات النقدية كأحد القوائم المالية الجديدة التي جاء بها النظام لمحاسبي المالي، وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة الساعة وإنما كانت نتيجة لتعاقب سلسلة من التغييرات في القوائم المالية وخالصة جهود ودراسات تابعت عبر مراحل زمنية متتالية، كانت تهدف إلى تحقيق مستوى مثالي للإفصاح عن البيانات المالية في ضوء ذلك سوف يتم عرض المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية كما أشار إليها(119 :2019، Salem)، وهي كالآتي :-

أ. قائمة مصادر الأموال واستخدامها: التي يطلق عليها قائمة استخدام الأموال أو قائمة التغير في صافي رأس المال العامل.

ب. قائمة التغير في المركز المالي، حيث أنه في سنة(1971) أصدر مجلس المبادئ المحاسبية رقم (19) قائمة بعنوان التقرير عن التغييرات في المركز المالي.

ت. قائمة التدفقات النقدية، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة (1984)معيار المحاسبة رقم (5) والذي نص على أن تدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسية ، وتأكيداً على ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة (1987)معيار المحاسبة رقم (95)بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" ، وفي سنة(1992) قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار المحاسبة الدولي IAS7 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية."

وقد لاحظ (النمر وآخرون ،2016: 108) بأن قائمة التدفقات النقدية من القوائم الحديثة نسبيًا، حيث أصبح إعدادها وعرضها والإفصاح عنها من المتطلبات الأساسية التي تلزم المنظمات الاعمال القيام بها إلى جانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وجاء إعدادها نتيجة القصور والضعف في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تقديم المعلومات المطلوبة والضرورية لمستخدمي هذه القوائم ، كتحسين سيولة المنظمة، ومدى قدرتها على السداد وغيرها من معلومات الأخرى التي لا تتوافر في القوائم المالية الأخرى، والتي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية على اختلاف حاجاتهم وأهدافهم، أما في العراق كما أشار إليها الحسنوي (2018: 25) فقد أصدر ديوان الرقابة المالية القاعدة المحاسبية رقم (7) في منتصف سنة (1996) والزمّت جميع الوحدات الحكومية والشركات العامة والخاصة وشركات قطاع المختلط والمنظمات الأجنبية العاملة في العراق والمصارف وأعداد كشف التدفقات النقدية وتعدّها جزءاً مكملًا للبيانات المالية السنوية وألزم المعيار المحاسبي والمنظمات بإعداد قائمة التدفق النقدي كونها جزءاً من قوائم المالية الأساسية الأخرى في نهاية المدة المحاسبية ، ويجب أن تبين جميع أوجه التدفق النقدي (التشغيلي ، الاستثماري ، التمويلية) وصافي تأثيرها على النقد في المدة المحاسبية.

أن مصطلح التدفق النقدي Cashflow يعني حرفياً حركة تدفق النقد في المنظمات في فترة محددة ويتم استخدامه للإشارة إلى المصروفات والإيرادات المتوقع تحقيقها في المنظمة من خلال أنشطة مختلفة مثل المشتريات والمبيعات والتصنيع وغيرها ، يتم إعداد قائمة التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة(12 : Lawrence، 2020) ، وأكد (Rahman & Sharma ، 2020: 76) بأن المنظمة التي لديها إدارة تدفق نقدي مناسبة تزيد من أدائها المالي ، في حين أن الإدارة غير السليمة في تدفقها النقدي قد تؤدي إلى فشل مالي، لذلك من المهم للمنظمة أن تدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية بشكل صحيح للوصول إلى مستوى الأداء المالي المطلوب.

وتمكن الباحثان من التوصل الى تعريفها الإجرائي لقائمة التدفقات النقدية من خلال الاعتماد على التعريفات الاتية:

عرف كل من (Brigham & Houston،2015 : 69) بأنها التقرير المحاسبي الذي يوضح مقدار النقد الذي حققه المنظمة خلال مدة محددة عند مزاوله أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية ، وأشار (Leon،2016: 30) تقرير مالي يبين الموقف النقدي للمنظمة خلال فترة زمنية محددة ، وتصنف الى تدفقات داخلية تسمى بالمقبوضات وتدفقات خارجة تسمى بالمدفوعات، ويرى

(Hamshari, 2020 : 289) انها رابط بين قائمة الدخل وبيانات الميزانية العامة وتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنظمة من خلال المعلومات الهامة التي تكشفها خلال فترة زمنية محددة ، ويعرفها كل من (Idehen& Akhator, 2021 : 250) أنه تقرير مالي يوضح للمستخدمين مصادر أموال المنظمة وكيف تم إنفاقها خلال فترة زمنية محددة.

ويرى الباحثان بأن قائمة التدفق النقدي عبارة عن قائمة مالية دقيقة يوصف مقدار النقدية الذي يتم استثمارها أو تمويلها في فترة زمنية معينة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للحفاظ على استمرار الأنشطة من خلال تقييم قدرتها المالية والتنبؤ بالمخاطر وتحقيق الاستدامة.

2.1. 2. أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال طبيعة المعلومات التي تحتويها، وفقاً لـ (Lawrence, 2020: 66) هناك الكثير من المعلومات التي يمكن معرفتها من قائمة التدفق النقدي مشابه لقائمة الدخل ولكن ليس هو نفسه، يوضح قائمة التدفق النقدي ببساطة من أين تأتي الإيرادات وكيف يتم استثمار أموال المنظمة ويمكن التعرف على يلي:

أ. تحديد صافي الدخل: يمكن تحديد إجمالي إيرادات المنظمة من قائمة الدخل الخاص بالمنظمة، إلا أن الأرقام المقدمة في قائمة التدفق النقدي شاملة للغاية، تظهر قائمة الدخل فقط الإيرادات المكتسبة من الأنشطة التشغيلية وبعض الأنشطة الاستثمارية، ومع ذلك، يقدم قائمة التدفق النقدي تحليلاً شاملاً لجميع مصادر الدخل ، بما في ذلك أنشطة الاستثمار والتمويل.

ب. تحويل صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية إلى صافي النقد: يساعد قائمة التدفق النقدي أيضاً في تحويل الأرباح من الأنشطة التشغيلية إلى النقدية، من الضروري إيجاد طريقة للموازنة بين النقد المتوفر والذمم المدينة النقدية حتى لا يتوقف التشغيل المستمر للأنشطة التجارية، فقط من خلال قائمة التدفق النقدي يمكن اتخاذ القرارات لضمان وجود تدفق مستمر للنقد.

ت. يتم استخدامه من قبل مدير مالي: لتسهيل عمليات اليومية بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية وتنظيم المعدل الذي تقوم بصرف النقود للموردين.

ث. وقد أشار (Pavlović et al, 2021 : 3) بشكل عام بأن قائمة التدفقات المالية توفر المعلومات التالية للمستخدمين والمهتمين بالإجابة على التساؤلات التالية:

- من أين يأتي النقد خلال فترة التقرير؟
 - كيف تم استخدام النقد خلال الفترات مختلفة؟
 - ما هي التغيرات النقدية التي حدثت في نهاية الفترة مقارنة ببداية الفترة؟
- وفقاً لذلك وضح (Gulin& Hladika, 2017: 2) بأن المعلومات الواردة في بيان التدفق النقدي تقدم مجموعة من فوائد للمستثمرين والدائنين كالآتي:

- أ. تزويدهم بمعلومات عن قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.
- ب. قدرة المنظمة على دفع توزيعات الأرباح والوفاء بالالتزامات المالية.
- ت. معرفة أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي النقد المستخدم حسب الأنشطة التشغيلية.
- ث. معرفة الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل التي تقوم بها المنظمة خلال الفترة.

ومن هذا المنطلق يرى الباحثان أن لقائمة التدفقات النقدية دور مهم في معرفة الوضع المالي للمنظمة والتنبؤ خلال فترة معينة، وهي أحد القوائم المالية التي يجب إعدادها بشكل دقيق وصحيح لأن معظم القرارات المالية والإدارية تعتمد على المعلومات الواردة في تلك القائمة ويجب أن يتم إعدادها بطريقة تلبى احتياجات المنظمة والمستخدمين ولا يمكن اتخاذ قرارات مناسبة لتعظيم نجاح الأنشطة المنظمة ، ويتم استخدام هذه المعلومات من قبل أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لتقييم (أداء المالي ، السيولة، المديونية، الملاءة المالية لمنظمة) وبالتالي يكتسب نظرة حول ربحية المنظمة وتقييم مخاطر لتحقيق الميزة تنافسية المستدامة.

أما الغرض الاساسي من قائمة التدفق النقدي هو إلقاء الضوء على الأنشطة الرئيسية التي أنتجت النقد أو التي استخدمت النقد خلال الفترة محددة، والإشارة إلى التأثيرات على إجمالي الرصيد النقدي، هذه القائمة هي أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون (Ali & Hamad , 2021: 873) ، بينما حدد كل من (عبد الحكيم وعبد الرزاق، 2019: 91) اهداف قائمة التدفقات النقدية بالاتي :

أ. معرفة المركز النقدي للمنظمة في فترة محددة.



ب.تقییم مدى قدرة المنظمة على تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل وتنبؤ بها.
ت.تعتبر أداة مهمة لتقييم ربحية والسيولة المنظمة.

ث.معرفة مدى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح للأصحاب المصالح.
ج.تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن النقد المدفوع والمستلم خلال الفترة المالية محددة.

2.1.3. التصنيفات الأساسية لمحتوى قائمة التدفقات النقدية :

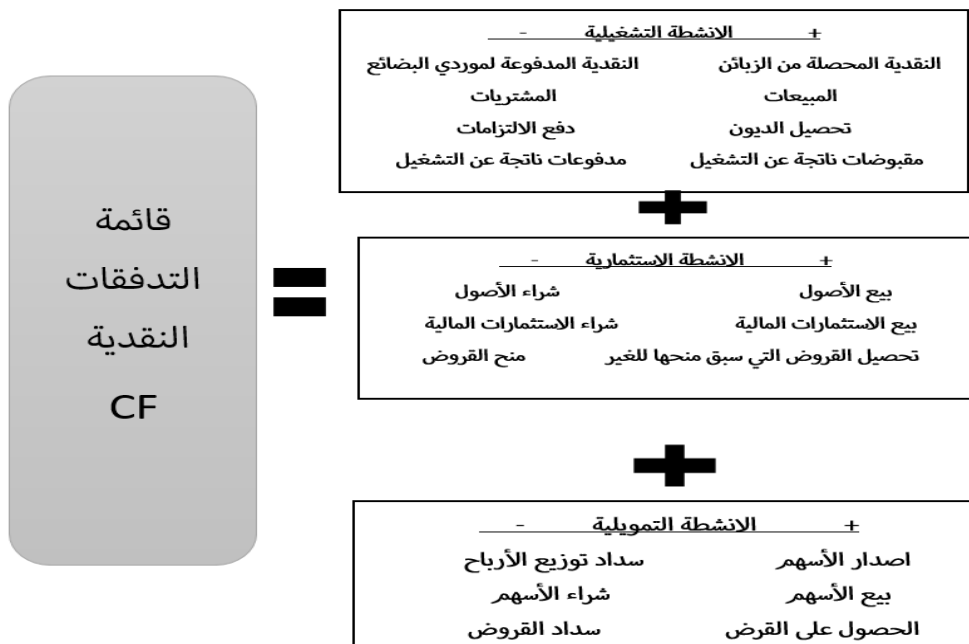
تقسم أنشطة التي تولد تدفقات نقدية في المنظمات الاعمال إلى ثلاث أنشطة أساسية كما اكده المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) والمبادئ المحاسبية العمومية البريطانية(UK GAAP) في القسم (7) من معيار المحاسبة الدولي رقم (102) والقاعدة المحاسبية العراقية (7) يتطلب إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام ثلاثة تصنيفات للتدفقات النقدية فقط كما أشار إليها عديد من الباحثين والكتاب أمثال (الحسنوي ،2018 : 27)، (Güleç & Bektaş , 2019 : 249)، (Hamshari , 2020:291)، (Junior &Gameiro , 2020:598)،(Jaafar , 2021 :6)، (Idehen & Akhator , 2021 : 250) ، (Bruwer et al , 2021: 195) ويمكن توضيح الأنشطة الثلاثة كالآتي:

أ. **الانشطة التشغيلية:** تعتبر أهم أنشطة للإيراد في المنظمات الاعمال، تحدد مصادر أو استخدامات للنقد، تتضمن العمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية محددة كمدفوعات النقدية والمقبوضات الناتجة عن شراء وبيع السلع والخدمات والمقبوضات النقدية من العمولات والمدفوعات النقدية للعاملين والمدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب والإيرادات الأخرى (Rimaz & Ayanoglu, 2021: 270).

ب. **الانشطة الاستثمارية:** تشمل أنشطة الاستثمارية الناتجة من الاستثمارات طويلة الأجل ، كشراء وبيع الأصول غير المتداولة و منح قرض لمنظمة أخرى والاستثمارات مع المنظمات أخرى (Hamshari , 2020:291) ، او التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل ، وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمنظمات الأخرى(Idehen & Akhator , 2021 : 251) ، ويشمل أيضا مشتريات أو بيع الأصول غير الملموسة بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية والامتيازات والسلف والقروض التي يتم تقديمها لأطراف خارجية وسدادها (Paolone , 2020 : 10).

ت. **الانشطة التمويلية:** هي الأنشطة التي تشمل حقوق الملكية والالتزامات والحصول على رأس المال من المالكين والمقرضين عن طريق إصدار الأسهم والسندات وتوزيعات الأرباح أو شراء أسهم الخزينة(Hamshari, 2020:291) ، والانشطة التمويلية تتعلق بالأنشطة التي تغير رأس المال و هيكل الدين طويل الأجل للمنظمة وتتعلق بالمعاملات التي تغير هيكل رأس المال (Idehen & Akhator , 2021 : 251) .

ويتم تنظيمها وتقليصها من قبل الباحثان على التوالي باعتماد على مصادر المذكورة أعلاه كما موضح في الشكل (2)



الشكل (2) تصنيفات قائمة التدفق النقدي .

المصدر: من اعداد الباحثان.

2.1.4. أنواع قائمة التدفقات النقدية:

إن مفتاح القدرة على قراءة واستخدام توقعات التدفق النقدي الخاص بالمنظمة هو فهم التدفق النقدي الإيجابي والسلبي وكيفية تأثيرهما على عمل التجاري في المنظمات الاعمال، وإن فهم هذين المفهومين وماذا يعينان لعمل المنظمة سيجعل توقعات التدفق النقدي أداة لا غنى عنها لإدارة الأعمال وسيساعد في الحفاظ على ميزة تنافسية مستدامة، ويمكن تقسيمها الى نوعين (8: 2015, Nair) ، (2: 2018, Oladimeji & Aina) :

أ. **التدفق النقدي الإيجابي Positive cash flow** : أنه الأموال المستلمة في شكل مدفوعات شهرية، يعني أن صافي رصيد بيان التدفقات النقدية للمنظمة خلال فترة معينة أكبر من الصفر بعبارة أخرى ، فإن الأثر التراكمي لإجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال هذا الإطار الزمني إيجابي وليس سلبياً ، وبالتالي فإن المنظمة تعمل على زيادة احتياطياتها النقدية ، ويشير التدفق النقدي الإيجابي إلى أن العمل يتسم بالسيولة ويعني هذا المقياس أن لديه رأس مال عامل كافٍ لتغطية فواتيره ولن يتطلب تمويلًا إضافيًا خلال الفترة التي يغطيها البيان وأن الرصيد النقدي الإيجابي المستمر هو أن المنظمة ستضيف إلى أصولها وتضخم قيمة هذه الأصول للمساهمين.

ب. **التدفق النقدي السلبي Negative cash flow**: هو عندما تنفق المنظمة أموالاً أكثر مما تكسبه خلال فترة محددة، ويعني عندما يكون للمنظمة أموال صادرة أكثر من الأموال الواردة ولا يمكنها تغطية نفقاتها، وهو الأموال التي تنفق على المواد والأجور والنفقات العامة أثناء سير العمل ويسمى الفرق بين التدفق النقدي الإيجابي والسلبي صافي التدفق النقدي، كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$i - o = n$$

i, inflow cash flow التدفق النقدي الداخلي

o, outflow cash flow التدفق النقدي الخارجي

n, net cash flow صافي التدفق النقدي

ومن **وجه نظر الباحثان** بأن التدفق النقدي السلبي شائع للمنظمات الجديدة لكن لا يمكنك الحفاظ على نشاط تجاري بتدفق نقدي سلبي طويل الأجل، بمرور الوقت، ستنفد أموالها إذا لم تتمكن من تحقيق ربح كافٍ لتغطية النفقات، أي مقياساً يوضح مقدار الإيرادات المكتسبة والمصاريف المنفقة في المنظمة خلال فترة محددة.

2.2. محفظة القروض

2.2.1. التفسير اللغوي ومفهوم محفظة القروض:

تعني المحفظة في اللغة العربية بأنها عبارة عن كيس صغير أو كبير تحفظ فيه الأشياء المهمة مثل النقود والأوراق المتمثلة بسندات والضمانات والكفالات وغيرها ، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة تسمية المحفظة سواء كانت مالية أو استثمارية أو ائتمانية من خلال ما تحتويه من الأصول المالية بأنواعها (الراوي و الطربولي، 2019: 981) ، وعند التفكير في كلمة المحفظة يتبادر الذهن الشيء الذي نحمله معنا باستمرار والذي نضع فيه البطاقات الائتمانية والنقود (فاضل وعبادي، 2022: 222) ، إذ تمارس المحفظة الاستثمارية دور مهم في عملية صنع القرارات المالية من خلال مراقبة تحركات عمليات الاستثمارية والمخاطرة المالية التي تعود على المنظمات بالخسارة ، مع العلم أن المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها متخذ القرار مستمدة من اسعار الأوراق المالية والمستثمرين والبيئة المحيطة بهما (السعيد و السلطان، 2021: 167) .

ويشير (Metawa et al , 2016 : 59) بأن محفظة القروض تعتبر عن الأموال المخصصة من قبل المصارف للاستثمار في القروض أكثر من الاستثمار في الأوراق المالية والموجودات النقدية بسبب ارتفاع معدل العائد ويعتبر عائد محفظة القروض مصدر رئيسي للإيرادات المصرفية ، لذا أكد دراسة (Mukhtarov et al, 2018: 65) بأنه يجب تشكيل محفظة القروض على أسس سليمة حسب الأهداف المصرفية، مع ذلك يعتبر منح القروض الوظيفة الرئيسية للمصارف ويمكن القول أن هذه العملية يحتوي على بعض المخاطر المصرفية ، ويتمثل الخطر الرئيسي في هذه الحالة احتمال عدم تمكن المقرضين من سداد مبلغ الائتمان سميت باسم مخاطر الائتمان للمصرف .



ومن زاوية أخرى أشار (7: Clottey, 2019) بأن محافظ القروض هي مصطلح يستخدم بشكل شائع في القطاع المالي للإشارة إلى القروض التي تم تقديمها أو شراؤها والاحتفاظ بها لسدادها، ولذلك فهي تقنية للتعامل مع المخاطر، تشكل محافظ القروض أحد الأصول الرئيسية لمعظم المصارف، وتعتمد قيمة محفظة القروض على عدة عوامل مثل طبيعة القروض والمبلغ الأساسي ومعدلات الفائدة المكتسبة على القروض واحتمال سداد كل من الفائدة.

وتمكن الباحثان من التوصل الى تعريفها الإجرائي من خلال الاعتماد على التعريفات الآتية: -

عرف (4: Sirignano et al, 2016) بأنها مجموعة مختارة من القروض المتاحة بشكل منظم للمستثمرين من خلال خصائص الربحية والمخاطر، ويرى (60: Metawa et al, 2016) تشكيلة من قروض مختلفة من حيث النوعية وتواريخ استحقاقها، يحتفظ بها المصرف ويديرها إدارة الائتمان من خلال الاختيار الأمثل لتشكيلة القروض قائمه على التحليل السليم لحد من المخاطر، وأشار (2: Afrifa et al, 2019) مجموعة من القروض المصنفة حسب معايير والتي يمكن إدارتها حسب مستوى المخاطرة والعائد، ويعرفها (5: Wang et al, 2021) مجموعة من الأصول المصرفية في شكل قروض، وسندات والودائع ومتطلبات القروض الأخرى بين المصارف، ويرى (55: Murodovich & Jahongir, 2022) بأن محفظة القروض يتكون من مجموعة القروض التي تستثمرها المصارف والشركات أو حتى الوكالات الحكومية التي تمتلكها وتديرها لتحقيق إيرادات مستمرة.

وتعرف محفظة القروض من وجه النظر الباحثان مجموعة قروض مصنفة حسب معايير معينة ويحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها وتوزيعها من مختلف الأنشطة التجارية والصناعية لتقليل المخاطر لأدنى حدودها والحفاظ على مستويات مقبولة ومتوقعة من العائد، وتعتمد قيمة محفظة القروض على كل من أصل الدين والفوائد المستحقة ومتوسط الجدارة الائتمانية للمقرضين والمقترضين.

2.2.2. أهمية وأهداف محفظة القروض.

مع تزايد الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية التي تتمثل بأنواع القروض الممنوحة، إذ باتت أموال المودعين تشكل الجسر الأساسي الذي بني عليه محفظة القروض من قبل المصارف، أدى إلى تزايد أهمية تكوين محفظة القروض فضلا عن المحفظة الاستثمارية، وتكمن أهمية محفظة كونها أداة تهدف إلى والحد من المخاطرة وتعظيم العائد من خلال عملية تنويع، واستنادا على المصادر (فائق، 2015: 30)، (الراوي و الطربولي، 2019: 982)، (علي وآخرون، 2019: 55)، (حمود، 2019: 5)، (1951: Alktrani, 2021)، (2: Huynh & Dang, 2021) **ويتفق الباحثان** مع ما تنطوي عليه وجهات نظرهم بأن أهمية المحفظة القروض تتجلى في:

أ. تساهم محفظة القروض في تحقيق أقصى العوائد للمصرف عند أدنى المستويات من المخاطر.

ب. تحتل محفظة القروض مركزا مهما في قائمة المركز المالي للمصرف، لأنه يتأثر بالعديد من المتغيرات مثل نسبة هامش الربح، إذ تعمل محفظة القروض الموازنة بين العائد والمخاطر.

ت. تعتبر المرأة العاكسة لكفاءة أداء القروض.

ث. تعطي صورة واضحة عن تشكيلة القروض الممنوح من قبل المصرف.

ج. تنويع القروض المصرفية لتقليل المخاطر الائتمان، وتلبية احتياجات السيولة من خلال اختيار تشكيلة من القروض حسب الآجال ومواجهة الطلبات الطارئة لسحوبات المودعين.

وفي ظل الاستثمار في المحفظة من قبل المصارف هناك نوعين من الأهداف التي تسعى المحفظة لتحقيقها وهي أما أهداف عامة تنطبق على المحافظ الاستثمارية جميعا كتحقيق أعلى عائد بأقل مخاطر، وأهداف ثانوية كتوفير السيولة اللازمة للمصرف خوفا من الوقوع بالإفلاس (الشمري و جواد، 2021: 86)، وتتمثل أهم الأهداف التي تعكس وجهة نظر المستثمر، واستنادا على المصادر (الشعراني، 2015: 40)، (محمد و نجيب، 2018: 14)، (حمود، 2019: 6)، (Clottey, 2019: 8)، (إبراهيم و العاني، 2020: 300)، (49: Tong, 2021)، (العريبيد و جانم، 2021: 151)، (فاضل و عبادي، 2022: 224)، (عبود، 2022: 148) **ويتفق الباحثان** مع ما أشار اليه الرواد والباحثون حول اهم الأهداف محفظة القروض متمثلة ب:

أ. تستخدم محفظة القروض من قبل المصارف كمصدر مهما لتوفير السيولة في مرحلة العسر المالي وتقليل المخاطر.

ب. ضمان منح القروض على أسس سليمة وقابلة للاسترداد حسب اجالها.

ت. تعزيز قدرة المصارف على خدمة الاحتياجات الائتمانية لمجتمعها.

ث. تأمین الحصول على دخل جيد ومستمر المتمثل بالدخل الجاري للمحفظة.

ج. تشكيل المحفظة هو التأمين ضد المخاطر، إذ يتم تحويل جزء من المخاطر المالية إلى مخاطر التأمين.

2.2.3. مكونات محفظة القروض :

تعتمد مكونات المحفظة الاستثمارية على الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق بشكل عام، هذه الأدوات التي شهدت على مدار الوقت تطوراً وتنوعاً ملحوظاً نتيجة التطور السريع الذي شهدت السوق العالمي من ناحية، وانتشار العولمة بكل أنواعها من ناحية أخرى، وفي ما يلي توضيح لطبيعة الأدوات المكونة للمحفظة الاستثمارية كالاتي : (محمد و نجيب ، 2018: 15)، (الحسن ، 2019: 58)، (إبراهيم و العاني ، 2020: 299)، (سفيان وأخرون ، 2021: 11) ،
أ. أصول مادية: هي أصول حقيقية ملموسة كالاستثمار في الأراضي والعقارات، المشاريع الصناعية والزراعية أو المتاجرة بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة.

ب. أصول مالية: هي أصول مالية غير ملموسة، يتكون من أوراق مالية وتمنح شهادة بملكية هذه الأوراق، تبين حقوق حاملها وتخوله حق المطالبة بجزء أو كل من قيمة الأصل الحقيقي الصادرة عنه شهادة الملكية أو قيمة الورقة المالية.

ويتفق الباحثان مع ما أشار إليه الرواد والباحثون حول مكونات المحفظة الاستثمارية ، في حين يؤكدون بأن الإقراض المصرفي مصدرًا رئيسيًا لتمويل المستثمرين والمنظمات الاعمال كما اتفقوا كل من (Rösch & Scheule , 2016 : 3)، (Clotey, 2019 : 8)، (بركات وشبيكة، 2021 : 11) ، (سعيدة وعديلة ، 2022 : 166) ، (Murodovich & Jahongir , 2022 : 57) على ان القروض بأشكالها المختلفة المكون الأساسي لمحفظة القروض وتمثل من أهم جوانب استثمارات المالية في المصارف، والتي تمثل الجزء الأكبر من الموجودات ، وعليه سيكون من الملائم تسليط الضوء على مفهوم القروض المصرفي في أوجز معانيه عبارة عن معاملة تجري بين فريقين يقوم أحدهما (المقرض) بموجبه بتأجير أموال إلى الفريق الثاني (المقترض) (Shehata , 2022 : 95)، وأكد : Clotey, 2019 (9) بأن هناك ثلاث سمات أساسية للإقراض الجيد في أي مصرف وهي (الأمان، السيولة، الربحية) ، ويعرفها : Shehata , 2022 (95) تلك الخدمات المقدمة للزبائن، يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمنظمات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في تواريخ محددة ، **وعليه تعرف القروض من وجه النظر الباحثان** نوع من وسائل الائتمان يتم فيه منح مبلغ من المال لطرف آخر في مقابل السداد المستقبلي مقابل دفع فائدة أو رسوم تمويل إلى القيمة الأساسية التي يجب على المدين سدادها .

ويمكن النظر إلى القروض المصرفية من زوايا عدة مثل الغرض، تاريخ الاستحقاق، والاستخدام، الضمان وغيرها، وفيما يلي بعض تلك التصنيفات التي تخدم عمليات تنويع محفظة القروض، كما أشار إليه الرواد والباحثون حول تصنيفات القروض: (Deyoung et al , 2015: 2455) ، (فائق، 2015: 18)، (Van Tassel, 2016: 399)، (سقلاب ، 2016 : 152)، (Clotey, 2019 : 9) ، (سعيدة و عديلة ، 2022 : 166)، (Shehata , 2022 : 95):

1- القروض من حيث تاريخ الاستحقاق:

أ-قروض قصيرة الأجل أو قروض الاستغلال وتسمى القروض رأس المال العامل (Short-term loans).

ب-قروض متوسطة الأجل (Medium-term loans).

ت-قروض طويلة الأجل او قروض الاستثمار (Long-term loans).

2- القروض من حيث معيار الضمان:

أ-قروض غير مضمونة (Unsecured loans).

ب-قروض مضمونة (Secured loans).

3- القروض من حيث نوعية النشاط الذي يمارسه المقترض:

أ-قروض منشآت الأعمال (Business Loans).

ب-قروض الأفراد المستهلكين (Consumer Loans).

ت-قروض المؤسسات المالية (Financial Institution Loans).

ث -قروض المصارف التجارية (Commercial banks Loans).

ج-قروض للاستثمار في الأوراق المالية (قروض حين الطلب Call Loans).

ح-قروض زراعية (Agriculture Loans).



خ-قروض عقارية (Real Estate Loans).

د-القروض التمويل التجارة الخارجية.

2. 2. 4. أنواع المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض.

يعتبر الاقراض أو منح الائتمان من الوظيفة الأساسية للمصارف بشكل عام، وان كل عملية اقراض محفوظة بدرجة معينة من المخاطر المصرفية، حتى وان كانت القروض محاطة بالضمانات اللازمة، ومخاطر الاقراض تتكون من الخسائر التي قد يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة المقترض أو عدم وجود النية لديه لسداد القرض وفوائده، أو نتيجة لأسباب خارجة عن ارادته (بركات وشبيكة، 2021: 23).

ووجد (صقر و المهر، 2021: 280) أن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المحافظ القروض تؤدي الى تقلب في العائد أو التدفقات النقدية في مستقبل، فالمخاطر تختلف من حيث نشاط والتصنيف والمصدر، وهناك أنواع مختلفة من المخاطر متعددة الأشكال والمصادر، فمنها ما يمكن تجنبه من خلال ادارة المخاطر بشكل تدريجي ومستمر وهناك مخاطر لا يمكن تجنبها نظرا لعدم قدرة المصرف على السيطرة.

وبالتالي بإمكاننا تقسيم مخاطر محفظة القروض وفقا لمصدرها كما اتفقوا عليها الباحثين والرواد: (فاتق، 2015: 60)، (ميدون و عطوي، 2015: 14)، (سقلاب، 2016: 179)، (Adzobu et al, 2017: 1322)، (بركات وشبيكة، 2021: 25)، (كشناوي و بادحان، 2021: 10).

1-المخاطر المتعلقة بالمقترض: ينشأ هذا النوع بسبب السمعة المقترض ومدى ملاءته المالية وسمعته المالية والاجتماعية ووضعه المالي والغرض من القرض، ولتجنب هذه المخاطر يجب على المصرف التأكد من أهلية الزبون وملاءته المالية وسمعته وتحليل طلب القرض بحذر.

2-المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط والقطاع الذي يعمل فيه المقترض، من المعروف أن لكل قطاع الاعمال درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف الإنتاجية والتشغيلية والتنافسية، ويمكن التحوط من هذه المخاطر بإجراء دراسة تحليلية لتلك الظروف واحتمالية حدوثها ودرجة شدتها وفي ضوء النتائج يقرر المصرف فيما إذا يمنح القرض أو لا يمنحها.

3-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعلق هذه المخاطر بالظروف المحيطة بعملية الإقراض والضمانات المقدمة والتطورات المتوقعة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الإقراض بضمانات عقارية يختلف عنه بضمان أوراق مالية.

4-المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرفية: وتسمى بمخاطر الالتزام ايضا وتتعلق بمدى قدرة إدارة القروض في المصارف على متابعة القروض المقدمة للزبائن والتحقق من التزام الزبائن بالشروط المطلوبة، ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة الائتمان في المصارف على متابعة الائتمان المقدم للزبون والتحقق من المتطلبات المطلوبة.

5-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة للبلد: يقصد بالظروف العامة كل من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلد، فغالبا ما يؤدي تغير هذه الأوضاع إلى نشوء مخاطر مرتبطة بالقروض والقطاع المصرفية.

6-المخاطر المتعلقة بالبعد الجغرافي: أن مخاطر محفظة القروض تتزايد بازدياد البعد الجغرافي بين المصرف والمقترض، وذلك بسبب عدم تأكد من المعلومات، والذي يتم تفسيره إلى أن بعد المسافات الجغرافية بين المصرف والزبون تخلق عوائق عديدة تحد من قدرة المصرف على الالمام التام بكل المعلومات والظروف المحيطة بالزبون والتأكد منها.

8-المخاطر المتعلقة براس المال المصرف: المصارف ذات رأس المال المنخفض لديها حافز في ممارسات الإقراض المحفوفة بالمخاطر مع ضعف فحص ومراقبة وتأكد من المقترضين، مما يؤدي لاحقا إلى مخاطر ائتمانية عالية.

9-المخاطر المتعلقة بحجم المصرف: يُفترض أن المصارف الكبيرة الحجم لديها تقنيات إدارة مخاطر أقوى ومتطورة من المصارف الصغيرة، والتي تضمن الفحص الفعال للمقترضين لتقليل مخاطر التخلف عن السداد، وهناك فرضية أخرى يُقال إن المصارف الكبيرة تميل إلى تحمل مخاطر كبيرة لأن الدائنين لا يفرضون أي انضباط عليهم، ويتوقعون من الحكومة توفير الحماية في حالة فشل المصرف، وحسب نتائج الدراسات يمكن أن يكون العلاقة بين حجم المصرف ومخاطر الائتمان إيجابية أو سلبية.

وبناء على ما تقدم يشير الباحثان إلى أن المصارف يمكنها تجنب مخاطر مالية غير منتظمة من خلال التطبيق السليم لسياسة الاقراض الكفوء والتنويع المحفظة القروض مما يساهم في عوائد المحفظة ككل، باستثناء المخاطر المنتظمة المتعلقة بالظروف

العامه تنشأ من خلال الظروف وعوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية ودولية، ولا يمكن تجنبها من خلال التنوع، لأنها يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها، وهذا النوع من المخاطر يساهم وبشكل مباشر في تباين العوائد المتوقعة لمحافظ القروض المصرفية، وبالتالي يجب على المصارف وضع استراتيجيات مالية مرنة لمواجهة والحد من مخاطر محفظة القروض بجميع أشكالها.

3. الجانب العملي: مناقشة نتائج التحليل المالي والاختبار

يمثل سوق العراق للأوراق المالية (ISX) Iraq Stock Exchange مجتمع البحث، تم تحديد مجتمع البحث مماثل بالمصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية، أسست بموجب قانون رقم (74) لسنة (2004) وتعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، سوف تعتمد البحث المقترح على البيانات الواقعية بالدرجة الاساسية على اسلوب جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للقطاع المصرفي العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير المالية الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية والمتضمنة ملخصات عن كافة المصارف المدرجة في الأسواق المالية، ويتكون مجتمع البحث من (48) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين يكون عينة البحث مؤلفة من (14) مصرفا ويتم اختيار العينة من المصارف المتوفرة بياناتها الخاصة بنماذج الدراسة لمدة عشرة سنوات من (2010-2019).

3.1. تحليل المالي ومناقشة مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومحفظة القروض.

ركزت البحث على استعمال مجموعة من المؤشرات المالية ذات العلاقة بمتغيرات البحث، وتم التطرق إليها في الجانب العملي ودراسة تأثيرها على المصارف عينة البحث من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية على إيجاد علاقات كمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة التدفقات المالية ومحفظة القروض وذلك بتاريخ معين، والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات عبر الزمن للوصول إلى دلالات ذات معنى معين لتفسير النتائج، ويمكن القول: إن النسب المالية تعد أدوات معبرة في التحليل المالي وذلك لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استخدامها بما لها من نسب مالية ذات معنى بشرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، ويستخدم المصارف والمحللون المؤشرات في مجال التنبؤ بالاستثمارات وحالات الخطر والفشل المالي للمصارف، إذ تزود النسب المالية المصارف وأصحاب المصالح بمعلومات عن مدى المخاطر الذي يتعرض لها السيولة وربحية المصرف، ومدى ملائمة رأس المال، والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وغيرها.

أن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، وتشمل كل من مؤشر النقدية التشغيلية (جودة الربحية) ومؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي سيتم دراسة تأثيرها على المصارف عينة البحث، وأستند الباحثان على (86: Myeni, 2018)، (الذهبي وحسن، 2018: 80)، (Veronica, 2020: 116)، (Rahman & Sharma, 2020: 76)، (Clotty, 2019: 31)، (الخالدي، 2021: 5)، (Sifrain, 2022: 95) في احتساب المؤشرات كما يأتي:-

أولاً: مؤشر النقدية التشغيلية .

يتم احتساب مؤشر النقدية التشغيلية (جودة الربحية) عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية على صافي الدخل (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب) ويقيس مدى قدرة نسبة ارباح المصارف على تحقيق صافي تدفق نقدي، هي نسبة تشير إلى مدى نجاح المصارف في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بطريقة أخرى النجاح الذي حققته الإرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وعليه فإنه كلما ارتفعت نسبة التدفقات النقدية دل ذلك على ارتفاع أرباح ذات نوعية وجودة لوحدة الاقتصادية، ويوضح الجدول (1) نتائج تحليل مؤشر النقدية التشغيلية للمصارف مجال الدراسة خلال الفترة المبحوثة بالتحليل (2010-2019).

الجدول (1): نتائج تحليل مؤشر النقدية التشغيلية لمصارف خلال الفترة المبحوثة (2010-2019)

المتوسط Aver age	الانحد راف المعيار اري	معامل الاختلاف CV	السنوات المصارف												
			201 9	201 8	201 7	201 6	201 5	201 4	201 3	201 2	201 1	201 0	الرمز		



S.D															
-	16.5	-	4.2	-	17.4	2.91	-	-	10.5	1.7	5.1	5.7	BNO	الاهلي العراقي	1
3.21,796	5	0.96	5	3.13	8		42.76	11.42	1	0	2	8	I		
189.39	2.50	1.32	3.27	0.69	2.57	3.96	-	3.45	-	3.15	1.02	-	BCO	التجاري العراقي	2
							4.11	5	0.56	5	2	0.23	I		
165.63	5.83	3.52	14.17	8.46	2.29	4.55	-	-	0.64	2.31	10.99	-	BIIB	العراقي الإسلامي	3
							0.54	6		1	7				
-	3.23	-	-	4.9	-	-	-	-	-	0.7	-	-	BUN	المتحد للاستثمار	4
375.58		0.86	0.55	0	2.26	0.74	3.79	4.54	4.63	3	3.01	2.25	D		
352.63	7.37	2.09	-	20.88	-	0.77	5.51	1.43	1.64	0.48	1.70	-	BAS	اشور الدولي	5
			6.30		0.98							4.19	H		
228.18	10.93	4.79	-	-	-	4.38	3.36	1.99	1.25	34.04	6.84	4.99	BIBI	الاستثمار العراقي	6
			4.33	0.09	4.52										
193.78	9.03	4.66	-	27.12	0.27	8.76	7.49	1.23	3.00	1.08	2.51	5.54	BMF	الموصل	7
			5.77										I		
-	9.34	-	-	6.1	-	-	-	-	-	2.4	1.3	-	BELF	ايلاف الإسلامي	8
238.27		3.92	3.62	6	4.85	0	2.54	1.63	18.23	4	2	0.67			
-	12.13	-	-	1.7	-	-	-	1.3	11.69	13.96	-	13.56	BBO	بغداد	9
1,263.54		0.96	6.82	6	3.45	12.54	23.90	0			5.09		B		
1,271.43	4.45	0.35	-	4.9	1.17	1.03	-	1.57	0.80	5.02	-	3.60	BSU	سومر التجاري	10
			5.63	5			8.94				0.08		C		
195.94	8.68	4.43	-	27.82	3.01	0.46	-	-	2.31	5.89	2.68	6.18	BKU	كوردستان الدولي	11
			1.76				1.16	1.13					I		
-	15.03	-	-	-	-	-	-	-	-	14.01	-	3.97	BBA	بابل	12
208.17		7.22	8.48	5.39	11.94	1.04	7.95	5.55	44.43		5.36		Y		
222.51	9.59	4.31	17.20	-	-	-	22.98	-	-	4.20	-	10.59	BDF	دجلة و الفرات	13
				0.6	0.10	0.87		0.2	7.05		3.0		D		



				1				2			3				
-	7.81	-	7.2	5.1	-	-	-	-	3.34	5.8	-	2.6	BRO	الاتمان	1
277.51		2.81	8	8	4.42	19.4	0.80	4.1	5	3	9.0	9	I	العراقي	4
1271.4	16.5	4.79	17.	27.	17.4	8.76	22.9	3.4	11.6	34.	10.	13.	Max		
3	5		20	82	8		8	5	9	04	99	56			
-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Min		
1723.9	2.50	-	8.4	5.3	11.9	22.7	42.7	11.	44.4	2.3	9.0	4.1			
6		7.22	8	9	4	0	6	42	3	1	3	9			
2995.3	14.0	12.0	25.	33.	29.4	31.4	65.7	14.	56.1	36.	20.	17.	range		
9	5	1	68	21	2	6	4	87	2	35	02	75	المدى		
-90.57	8.75	0.62	-	7.0	-	-	-	-	-	6.2	0.4	3.4	المعدل		
			0.8	5	0.42	2.18	3.18	1.5	2.84	9	7	4	العام		
			3					6							

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية www.isx-iq.net.

عند تحليل ومناقشة مؤشر النقدية التشغيلية السنوية للقطاع المصرفي للمدة (2010-2019)، من الجدول (1)، يتضح ارتفاع مؤشر النقدية التشغيلية وانخفاضها في المصارف عينة الدراسة، فضلا عن اوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية، يتضح ان مصرف الاستثمار العراقي (BIBI) لديه اعلى مؤشر النقدية التشغيلية بين المصارف اذ بلغ متوسط النسبة فيه (4.79)، كما ويلاحظ ان المصرف لديه نسب مرتفعة للنقدية التشغيلية طوال مدة الدراسة وكانت ادنى نسبة لها في عام 2017 وبلغت (-4.52) فيما كانت النسب مرتفعة في بقية السنوات وفي بعض السنوات حققت نقدية تشغيلية سالبة وهي للأعوام (2018-2019) مقداره (-0.09، -4.33) على التوالي، ويلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري الذي يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي وبلغ (10.93)، وهو يشير الى تذبذب النسبة في هذا المصرف.

كما يلاحظ انخفاض النسبة في المصرف بابل (BBAY) وتراوح النسبة لها بين اعلى نسبة لها عام 2012 وبلغت (14.01) و ادنى نسبة لها عام 2013 وبلغت (-44.43) بمتوسط بلغ (-7.22)، فيما بلغ الانحراف المعياري لها (15.03) وهي مرتفعة عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (8.75) وهذا يعكس ارتفاع تذبذب مؤشر النقدية التشغيلية في هذا المصرف.

وجاء مصرف الاهلي العراقي (BNOI) من حيث ارتفاع تقلباتها فبلغ الانحراف المعياري لها (16.55) فيما بلغ معامل الاختلاف (-1,723.96) وهو منخفض عن متوسط السوق ويشير الى التقلب الشديد في مؤشر النقدية التشغيلية، ويعود انخفاض الأنشطة الى امور عدة منها قيام المصرف بتوسيع اعمالها عن طريق شراء عقارات، من ناحية اخرى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، اما ادنى انحراف معياري للنقدية التشغيلية تحقق في مصرف التجاري العراقي (BCOI) وبلغ (2.50) وهو منخفض عن متوسطه البالغ (8.75) فيما ارتفع معامل الاختلاف عن متوسطه وبلغ (189.39) وهو يشير الى استقرار النسبة في هذا المصرف. ويلاحظ ان معدل النقدية التشغيلية للمصارف على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى ارباح سنوية عام 2018 اذ بلغ (7.05) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (33.21)، فيما حقق المصارف أدنى معدل ارباح سنوية سنة 2015 اذ بلغ (-3.18) فيما بلغ اعلى نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (65.74) نتيجة للوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد لم تتمكن المصارف في تحقيق الأرباح.

ومن تحليل مخاطرة تشتت القيم عن متوسطها الحسابي التي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف لمؤشر النقدية التشغيلية تحقق في المصرف سومر التجاري (BSUC) وبلغ (1,271.43) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (-90.57) ويأتي مصرف اشور الدولي (BASH) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (352.63) بارتفاع عن متوسط السوق، فيما حقق مصرف الاهلي العراقي (BNOI) ادنى معامل اختلاف وبلغ (-1,723.96) وهو منخفض عن متوسط السوق البالغ (-90.57) وهذا يعني أن مصرف تفتقر لاستراتيجية مالية ثابتة عند ادارة أنشطتها التشغيلية، الامر الذي يؤدي الى اضمحلال الأرباح في المستقبل.



وبنظرة شمولية الى الأرباح السنوية حققت من خلال متوسط مؤشر النقدية التشغيلية الموجبة هي (مصرف الاستثمار العراقي BIBI، مصرف الموصل BMFI، مصرف كوردستان الدولي BKUI، مصرف دجلة و الفرات BDFD، مصرف العراقي الإسلامي BIIB، مصرف أشور الدولي BASH، مصرف التجاري العراقي BCOI، مصرف سومر التجاري BSUC) وبلغ المتوسط في كل منها (4.79، 4.66، 4.43، 4.31، 3.52، 2.09، 1.32، 0.35) على التوالي، وفيما نجد ان مصرف بابل BBAY قد حققت ادنى خسارة اذ بلغت (-7.22)

ويتضح مما سبق أن مؤشر النقدية التشغيلية منخفضة لمعظم المصارف خلال عام 2019 و يعزى السبب الى اللازمة المالية التي واجهت المصارف، لذا نجد معظم المصارف حققت ادنى الأرباح من خلال متوسط مؤشر النقدية التشغيلية السالبة.

ثانيا : مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.

يحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية على التمويل قصير الأمد التي تشمل الودائع والحسابات الجارية والدائون والتخصيصات، يوضح هذا النسبة قدرة المصارف على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية المطلوبات القصيرة الاجل فارتراف هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمصرف، ويعبر هذا النسب عن قدرة المصرف على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية وبشكل خاص التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الانشطة التشغيلية موجبا، فيعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لأداره الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه اما في توسيع الانشطة الاستثمارية او في تسديد الديون طويلة الأجل، ويوضح الجدول (2) نتائج المؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمصارف مجال البحث خلال الفترة المبحوثة الممتدة (2010-2019).

الجدول (2): نتائج تحليل مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمصارف خلال الفترة المبحوثة (2010-2019)

معامل الاختلاف CV	الانحراف المعياري S.D	المتوسط Average	السنوات المصارف												الرمز	السنوات المصارف	الترتيب
			2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008			
251.39	21.77	8.66	14.11	9.24	16.29	23.54	-35.65	-22.51	39.00	14.38	16.12	12.07	BNOI	الاهلي العراقي	1		
182.72	14.38	7.87	12.01	4.66	15.01	20.92	-12.14	19.28	-3.57	27.75	6.53	2.78	BCOI	التجاري العراقي	2		
438.31	31.12	7.10	33.14	17.63	10.19	17.31	-2.10	-5.32	7.97	26.13	65.98	47.72	BIIB	العراقي الإسلامي	3		
-197.70	22.30	11.28	-0.41	-22.41	4.34	-30.16	28.92	-35.08	-33.54	9.79	-32.01	-2.24	BUND	المتحد للاستثمار	4		
227.75	36.83	13.26	-24.32	49.67	-12.06	9.36	32.71	8.42	20.65	80.69	15.87	-48.41	BASH	اشور الدولي	5		
182.18	18.91	10.38	-27.72	-8.90	-6.22	15.49	21.71	20.95	10.03	18.12	32.20	28.16	BIBI	الاستثمار العراقي	6		



163.10	27.14	16.64	-13.93	48.68	0.95	21.35	41.58	-26.20	38.69	-7.03	15.80	46.54	BMFI	الموصل	7
-954.64	27.78	-2.91	-11.05	26.29	-8.55	-68.21	32.39	-6.40	-10.12	10.62	12.11	-6.15	BELF	ایلاف الإسلامي	8
1375.33	20.63	1.50	-5.79	8.74	-3.22	-27.34	-24.74	2.32	25.44	32.05	-14.51	22.00	BBOB	بغداد	9
295.13	29.73	10.07	-7.22	31.66	38.32	3.71	-30.49	1.93	0.93	53.78	-31.83	39.86	BSUC	سومر التجاري	10
122.50	14.92	12.18	-0.51	30.61	26.87	5.35	-9.56	-7.14	12.94	31.25	16.30	15.66	BKUI	كوردستان الدولي	11
-220.89	33.31	-15.08	-7.26	-19.73	-6.78	-9.62	-24.97	-22.11	-93.88	36.72	-15.76	12.55	BBA Y	بابل	12
696.01	24.43	3.51	-14.27	-29.34	8.22	29.50	43.27	-13.76	-20.87	11.57	-7.59	28.37	BDFD	دجلة و الفرات	13
-527.85	27.29	-5.17	16.54	15.73	-18.38	-46.37	-2.94	16.65	9.48	34.67	-48.61	4.79	BROI	الاتمان العراقي	14
1375.33	36.83	16.64	33.14	49.67	38.32	29.50	43.27	20.95	39.00	80.69	65.98	46.54	Max		
-954.64	14.38	-15.08	-27.72	29.34	-18.38	-68.21	35.65	35.08	93.88	26.13	48.61	48.41	Min		
2329.97	22.45	31.72	60.86	79.01	56.70	97.71	78.92	56.03	132.88	106.83	114.59	94.95	range المدى		
148.81	25.04	4.05	-2.62	11.61	4.64	-2.51	3.50	-7.30	0.22	23.45	2.19	7.34	المعدل العام		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية www.isx-iq.net

عند تحليل ومناقشة مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية السنوية للقطاع المصرفي للمدة (2010-2019) ، من الجدول (2) ، ومنه يتضح ان مصرف الموصل (BMFI) حصل على اعلى نسبة كفاية بين المصارف اذ بلغ متوسط النسبة (16.64) وتراوحت النسبة ما بين اعلى نسبة لها عام 2018 وبلغت (48.68) وادنى نسبة لها في عام 2014 وبلغ (-26.20) ، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (27.14) وهو مرتفع عن متوسط السوق البالغ (25.04). وجاء مصرف أشور الدولي (BASH) في



المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة الكفاية وبلغ متوسط النسبة (13.26) وتراوحت النسبة في المصرف بين (-48.41 ، 80.69)، اما ادنى نسبة لكفاية التدفقات النقدية فقد تحققت في مصرف بابل (BBAY) وبلغ متوسطها (-15.08) وتراوحت النسبة لها بين ادنى نسبة لها عام 2013 وبلغت (-93.88) واعلى نسبة لها عام 2012 وبلغت (36.72) ، فيما بلغ الانحراف المعياري له (33.31) وهو مرتفع عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق .

كما ويلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري في مصرف آشور الدولي (BASH) وبلغ (36.83) بارتفاع عن متوسط السوق البالغ (25.04) وهذا يعكس عدم استقرار مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمصرف، فيما ارتفع معامل الاختلاف للمصرف عن متوسطه وبلغ (227.75) فيما بلغ متوسط السوق (148.81).

ويلاحظ ان معدل مؤشر الكفاية للمصارف على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى نسبة الكفاية سنوية سنة 2012 اذ بلغ (23.45) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (106.82)، فيما حقق المصارف أدنى معدل الكفاية سنوية سنة 2014 اذ بلغ (-7.30) ، فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (56.03) نتيجة للوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد بشكل العام.

ويلاحظ ان المصارف التي انخفض فيها الانحراف المعياري هي (التجاري العراقي BCOI، كوردستان الدولي BKUI، الاستثمار العراقي BIBI على التوالي فبلغت الانحرافات المعيارية لكل منهم (14.92 , 14.38 , 18.91) على التوالي .

ومن تحليل مخاطرة تشتت القيم عن وسطها الحسابي والتي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف للنسبة تحقق في المصرف بغداد (BBOB) وبلغ (1375.33) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (148.81) ، ويأتي مصرف دجلة والفرات (BDFD) بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (696.01) بارتفاع عن متوسط السوق ، فيما ظهر معامل الاختلاف لمصرف ايلاف الإسلامي (BELF) سالباً وبلغ (-954.64).

وبنظرة شمولية الى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية السنوية حققت من خلال متوسط مؤشرات الموجبة هي (مصرف الموصل BMFI، مصرف آشور الدولي BASH، مصرف كوردستان الدولي BKUI، مصرف الاستثمار العراقي BIBI، مصرف سومر التجاري BSUC، مصرف الأهلي العراقي BNOI، مصرف التجاري العراقي BCOI، مصرف العراقي الإسلامي BIIB، مصرف دجلة والفرات BDFD مصرف بغداد BBOB) وبلغ المتوسط في كل منها (16.64، 13.26، 12.18، 10.38، 10.07، 8.66، 7.87، 7.10، 3.51، 1.50) على التوالي ، وفيما نجد ان مصرف بابل BBAY قد حققت ادنى نسبة كفاية اذ بلغت (-15.08).

ويتضح مما سبق مؤشر الكفاية منخفضة لمعظم المصارف خلال عام 2014 ويعزى السبب الى الازمة المالية التي واجهت المصارف، لذا نجد معظم المصارف لديهم ادنى نسبة كفاية من خلال متوسط مؤشر السالبة.

ويلاحظ من تحليل مؤشر الكفاية في المصارف الخاصة موجبة في اغلب المصارف، بالإضافة الى ذلك انخفاض مخاطرة التقلب فيها ويشير ذلك الى استقرار مؤشر الكفاية بشكل مقبول.

ثالثاً- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

يتكون هذا المؤشر من مخصص خسائر القروض المصرفية على إجمالي الائتمان النقدي (إجمالي القروض والتسليفات المصرفية)، ويعد هذا النسبة الذي يفصح عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء مخصصات لخسائر القروض بعدما يشك أو يتأكد المصرف من عدم قدرتها على تحصيلها بشكل نهائي، ويدل ارتفاع مؤشر على ضمان سلامة والامان المصرفية من التعرض للمخاطر بسبب امكانية تغطيتها من خلال المخصص

وهذا المؤشر هو من اهم المؤشرات مهمة جدا لمعرفة مدى امكانية المخصص المعد من قبل المصرف لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين بأسباب مختلفة او انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وضعف السياسة والرقابة الائتمانية على أداء المصرف له دور كبير في ظهور التعثر، ويساعد هذا النسبة إدارة العليا في المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية في محافظ القروض وحد من المخاطر الائتمان وتخفيضها الى اقل حد واخذ إجراءات سليمة . ويوضح الجدول (3) نتائج المؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف مجال الدراسة خلال مدة الدراسة الممتدة (2010-2019).

الجدول (3):نتائج تحليل مؤشرمخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمصارف خلال الفترة المبحوثة (2010-2019)

معام	الانح	المتو	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	الرمز	السنوات	ا
ل	راف	سط	9	8	7	6	5	4	2013	2	1	0		المصارف	
الاخ	المعي	Aver													
لاف	اري	age													



CV	S.D														
44.80	4.82	10.76	6.21	14.69	20.18	14.78	12.85	11.59	6.51	6.16	7.65	6.96	BNO I	الاهلي العراقي	1
84.28	54.42	64.57	127.64	137.84	138.58	10.82	38.40	53.75	91.59	13.19	27.80	6.13	BCO I	التجاري العراقي	2
21.26	2.76	12.98	13.99	15.65	12.97	12.76	13.04	16.15	12.17	10.05	7.22	15.81	BIIB	العراقي الإسلامي	3
47.19	6.96	14.75	26.29	21.10	18.99	21.45	4.29	15.11	10.58	11.09	9.50	9.11	BUN D	المتحد للاستثمار	4
96.60	98.87	102.35	90.98	149.47	263.66	272.11	123.87	31.54	15.76	26.74	20.71	28.64	BAS H	اشور الدولي	5
76.48	8.26	10.80	27.04	12.90	15.33	17.60	2.72	3.60	1.94	2.10	13.56	11.25	BIBI	الاستثمار العراقي	6
105.82	12.72	12.02	38.61	30.86	13.62	11.49	4.57	4.35	4.45	1.42	2.28	8.54	BMF I	الموصل	7
132.62	14.27	10.76	6.81	8.92	3.65	3.02	2.93	4.57	3.55	4.96	20.81	48.41	BELF	ايلاف الإسلامي	8
32.95	5.20	15.78	20.68	18.66	20.81	9.65	24.39	10.43	12.05	16.06	14.78	10.26	BBO B	بغداد	9
75.29	3.96	5.26	2.34	15.22	2.13	3.68	4.22	3.87	3.64	3.80	4.79	8.93	BSU C	سومر التجاري	10
87.54	91.45	104.47	148.07	180.41	177.92	293.25	78.27	41.49	29.68	42.12	39.67	13.77	BKU I	كوردستان الدولي	11
78.64	4.97	6.32	13.98	13.42	10.33	7.83	1.67	1.05	0.71	4.14	3.33	6.77	BBA Y	بابل	12
117.86	125.28	106.30	292.67	245.42	255.92	238.07	10.47	10.86	9.75	5.53	9.89	14.44	BDF D	دجلة و الفرات	13
77.88	31.90	40.96	62.66	52.11	11.11	30.41	26.09	116.71	53.01	16.55	23.55	17.36	BRO I	الاتئمان العراقي	14
132.62	125.28	106.30	292.67	245.42	263.66	293.25	123.87	116.71	91.59	42.12	39.67	48.41	Max		
21.26	2.76	5.26	2.34	8.92	2.13	3.02	1.67	1.05	0.71	1.42	2.28	6.13	Min		
111.36	122.52	101.04	290.33	236.50	261.53	290.23	122.20	115.66	90.88	40.70	37.39	42.28	range المدى		
77.09	33.27	37.01	62.71	65.48	66.80	67.64	24.84	23.22	18.24	11.71	14.68	14.74	المعدل العام		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على تقارير سوق العراق للأوراق المالية www.isx-iq.net.



من الجدول (3) يتضح بأن هناك تفاوت بين سنة واخرى بين ارتفاع وانخفاض مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف عينة الدراسة، فضلا عن اوساطها الحسابية وانحرافات المعيارية، يتضح ان مصرف دجلة والفرات (BDFD) لدية اعلى مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بين المصارف اذ بلغ متوسط النسبة فيه (106.30) وهذا يشير بأن مصرف دجلة والفرات حقا أفضل مؤشرا من بين المصارف " وهذا يجعل المصرف في مأمن عن المخاطر الائتمانية ويدل على التزام وتطبيق المصرف لتعليمات الجهة الرقابية والأدوات المصرفية وقواعد بازل وبنك المركزي، كما يلاحظ بشكل ملحوظ ان المصرف لدية نسب مرتفعة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها طوال مدة ويلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري الذي يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي وبلغ (125.28) ، وجاء مصرف كوردستان الدولي (BKUI) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وبلغ متوسط النسبة (104.47) وتراوحت النسبة في المصرف بين (13.77، 180.41) ، اما ادنى مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المصرف سومر التجاري (BSUC) وبلغ متوسطها (5.26) وتراوحت النسبة لها بين ادنى نسبة لها عام 2017 وبلغت (2.13) واعلى نسبة لها عام 2018 وبلغت (15.22) ، فيما بلغ الانحراف المعياري له (3.96) وهو منخفض عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق (33.27)، وهذا بسبب الانخفاض الذي حصل في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكبر حجم القروض قياسا بالمخصص المعد لها فضلا عن انخفاض قيمة الضمانات المأخوذة من قبل المصرف أو عدم اتخاذ المصرف إجراءات الاحترازية لمقابلة الديون المتأخرة تسديد مما يجعله عرضة للمخاطر الائتمانية التي تحصل في القروض وكذلك في الحسابات المدينة أكثر من المصارف الاخرى .

وبالنسبة للمصارف عينة الدراسة وعلى مستوى السنوات ،فقد بلغ أعلى نسبة مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها سنوية سنة 2016 اذ بلغ (67.64) فيما بلغ نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (290.23) مما يدل انخفاض المخاطر الائتمانية بسبب انخفاض في الديون المتأخرة التسديد ، فيما حقق المصارف أدنى نسبة مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها سنوية سنة 2012 اذ بلغ (11.71) فيما بلغ ادنى نسبة مخاطرة من خلال تحليل المدى (40.70)، مما يدل على زيادة في منح القروض او ارتفاع الطلب على القروض بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد وعدم كفاية مخصص لتغطية المخاطر الائتمان. ومن تحليل مخاطرة تشتت القيم عن متوسطها الحسابي التي يعكسها معامل الاختلاف ظهر ان اعلى معامل اختلاف لمؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المصرف ايلاف الإسلامي (BELF) وبلغ (132.62) وهو مرتفع عن متوسطه البالغ (77.09) ، ويأتي مصرف دجلة والفرات (BDFD) في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معامل الاختلاف اذ بلغ (117.86) بارتفاع عن متوسط السوق ، فيما حقق مصرف العراقي الاسلامي (BIIB) ادنى معامل اختلاف وبلغ (21.26) وهو منخفض عن متوسط السوق ويشير ذلك بأن للمصرف سياسة مالية متذبذبة ولا تتبع سياسة تحوطية مدروسة واحترازية بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي وتوقف بعض المشاريع وتوقف بعض الزبائن عن السداد و تسهيلات في العمليات الائتمانية وحجم الضمانات .

وبنظرة شمولية إن مصارف (دجلة والفرات BDFD ، كوردستان الدولي BRUI ، أشور الدولي BASH ، التجاري العراقي BCOI ، الائتمان العراقي BROI) وبلغ المتوسط في كل منها (106.30، 104.47، 102.35، 64.57، 40.96) بنسبة مرتفعة بحسب مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض ،كما نلاحظ ان تلك المصارف قاموا بتكوين مخصص ديون يتناسب مع حجم القروض الممنوحة بالشكل الذي يحافظ على سلامة أموالهم ويميلون للحفاظ والأمان عدم المبالغة بمنح القروض ،ولهذا أصبحت مخاطر الائتمان قليلة بنسبة إلى المصارف الأخرى المبحوثة من خلال عدم تسهيلات في عمليات الائتمانية وأخذ ضمانات مطلوبة لتجنب المصرف التعرض إلى المخاطر وامتصاص الخسائر وتغطية مخاطر الائتمان.

4. الاستنتاجات والمقترحات

1.4.1. الاستنتاجات

1. تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية في المصارف لأنها توفر المعلومات المالية الدقيقة لاعتمادها على الأساس النقدي، على الرغم من ان التنبؤ بالمستقبل يكتنفه العديد من المخاطر الائتمان، الا ان اغلب المصارف تهمل عملية قياس العائد والمخاطر في بناء محافظ القروض واخذها بنظر الاعتبار عند اعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال عدم إيجاد اية دلالات في القوائم المالية له تثبت قيام المصارف البحوثه بتحليل لمؤشرات قائمة التدفق النقدي لحد من المخاطر.
2. أن تطبيق النسب المالية بمؤشراتها المختلفة أظهر اختلافات ستسهم في تفسير عند اعداد كشف التدفقات النقدية وتأثيرها على العائد والمخاطر في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية.



3. يلاحظ بشكل العام من تحليل مؤشر (الكفاية التدفقات النقدية) و(النقدية التشغيلية) في اغلب المصارف المبحوثة موجبة ، بالإضافة الى ذلك تحقيق الربحية من خلال انخفاض مخاطرة التقلب فيها ومواجه التزاماتها قصيرة ، ويشير ذلك الى استقرار مؤشران بشكل مقبول .
4. تدني واضح لمؤشر النقدية التشغيلية (جودة الربحية) بالنسبة لمصارف المبحوثة سنة(2015) بسبب سياسات داخلية في القرارات الائتمانية السيئة، ومنها اسباب خارجية تعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الذي يمر به البلد لم تتمكن المصارف في تحقيق الأرباح .
5. يتضح من تحليل مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها منخفضة لمعظم المصارف خلال سنة (2012) اذ بلغ(11.71) ، مما يدل على زيادة في منح والطلب على القروض والاستثمار في المحافظ القروض بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد وعدم كفاية مخصص لتغطية المخاطر الائتمان بسبب انخفاض في الديون المتأخرة التسديد من قبل مصارف مبحوثة .

2.4. المقترحات

1. استعمال وتحليل قائمة التدفقات النقدية من قبل المصارف لتوفرها للمعلومات المالية الدقيقة والتي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية في تكوين محفظة القروض، وأن يكون لدى المصارف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر الائتمان بشكل واقعي ويمكن قياسها ومعالجتها عند اعداد قائمة التدفق النقدي.
2. التركيز على استعمال اساليب التحليل المالي وفق قائمة التدفقات النقدية لتنبؤ بالأرباح وتقليل مخاطر الائتمان من خلال الاستثمار في محافظ القروض المصرفية.
3. على المصارف الاهتمام بشكل خاص بمؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كونها تعطي صورة كاملة عن الأمان المصرفي والانخفاض تقلب النقدية ومخاطر الائتمان .
4. على المصارف إجراء تحليل مالي بشكل دوري على اساس علمية لمحفظتها الاقراضية لحد من المخاطر عدم تسديد القروض من قبل المقترضين.
5. استخدام مؤشرات الكفاية التدفقات النقدية بشكل الأمثل واستثمار فائضها في محفظة القروض من خلال التوازن بين السيولة والمخاطر ، ومحافظه على مستويات مقبولة من السيولة حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بما لا يؤثر سلباً على الربحية.
6. ضرورة التزام جميع المصارف بدراسة الملفات الائتمانية للمقترضين بصورة جيدة من غير تسهيلات الائتمانية ومراعاة حجم الضمانات المقدمة، ومتابعة أنشطة المستفيدين من القروض الممنوحة بطريقة دورية.
7. اتباع المؤشرات المالية الاخرى المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ومحفظه القروض، وذلك لمساهمتها في قياس السيولة وتحليل المخاطر لبناء محفظة القروض ذات جدوى اقتصادية مرتفعة .

5. المصادر والمراجع

1.5. المصادر العربية

1.1.5. الوثائق الرسمية

- القوائم المالية لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف التجاري العراقي للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار و التنمية للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2010 – 2019) .
- القوائم المالية لمصرف اشور الدولي للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف ايلاف الإسلامي للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف بغداد للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف سومر التجاري للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار للمدة (2010 – 2019).
- القوائم المالية لمصرف بابل للمدة (2010 – 2019).



-القوائم المالية لمصرف دجلة و الفرات للتنمية والاستثمار للمدة (2010 – 2019).

-القوائم المالية لمصرف الائتمان العراقي للمدة (2010 – 2019).

5.1.2. الرسائل والاطرايح الجامعية

-بن سي زرارة، أ. (2019)النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم العسر المالي للمؤسسة وجودة ارباحها. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي.

-بركات، ر.، وشيكية، ش. (2021) التقنيات الكمية في تسيير مخاطر القروض دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

-الحسناوي، د. (2018) المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقييم الاداء المالي. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء.

-الحسن، ش. (2019) العوامل المؤثرة في كفاءة محفظة التمويل العقاري المصرفي في السودان. أطروحة دكتورا. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. حمود، ق. (2019) تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفيندال) واثرهما على عائد و مخاطرة المصرف. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء.

-سفيان، ع.، سفيان، م.، و عبد الرؤوف، ط. (2021) تحليل المحفظة الاستثمارية من خلال العائد و المخطر. رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

-سقلاب، ف. (2016) التوريق المصرفي كآلية لضمان القروض المصرفية. أطروحة دكتورا. جامعة مولود معمري.

-الشعراني، ب. (2015) التنبؤ بأداء المحافظ الاستثمارية في سوق دمشق للأوراق المالية. رسالة ماجستير. جامعة دمشق.

-فائق، أ. (2015) أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة. رسالة ماجستير. جامعة حلب.

-كشناوي، خ.، و بادحان، ل. (2021) مساهمة القروض البنكية في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. رسالة ماجستير. جامعة أحمد دراية.

-محمد، د. و نجيب، ل. (2018) تحميل تأثير تنوع المحفظة الاستثمارية في تخفيض المخاطر في المؤسسة. رسالة ماجستير. جامعة محمد الصديق بن يحيى.

5.1.3. البحوث و الدوريات و المجلات :

-إبراهيم، ه. و العاني، ع. (2020) دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 16 (25)، ص. 295-309.

-الخالدي، ح. (2021) تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 24 (1)، ص. 22-1.

-الذهبي، ج.، و حسن، م. (2018) اثر التدفقات النقدية على اداء المصارف. مجلة المئى للعلوم الإدارية والاقتصادية. 8 (3)، ص. 73-87.

-الراوي، ع.، و الطربولي، ق. (2019) أثر تنوع المحفظة الائتمانية على عائد بعض المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة دنانير. (22)، ص. 976-990.

-السعيد، ع.، و السلطان، ت. (2021) أثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تخفيض المخاطرة الاستثمارية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (65)، ص. 166-178.

-سعيدة، ب.، و عديلة، مريم. (2022) دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الائتمانية للبنوك التجارية. المجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية. 8 (1)، ص. 163-179.

-صقر، أ.، المهر، ش. (2021) تأثير المخاطر المالية علي أداء المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية علي أداء المحفظة الاستثمارية طويلة الأجل التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار. المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية. 12 (1)، ص. 297-279.

-عبد الحكيم، س.، و عبد الرزاق، ع. (2019) أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات القانونية. (4)، ص. 88-104.

-علي، غ.، العلي، أ.، ناصر، و سالم، ك. (2019) أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض، مجلة جامعة حماة. 2 (11)، ص. 46-61.

-عبود، ر. (2022) أثر خطر الصرف على خصائص المحفظة الاستثمارية - بناء محفظة أسهم دولية في سوق السعودية باستخدام البرمجة التريعية. مجلة الاقتصاد والمالية (JEF). 8 (01)، ص. 146-161.

-العريدي، ن.، و جانم، ع. (2021) قيم أداء المحفظة الاستثمارية الدولية لعينة من سندات الخزينة الحكومية الأمريكية باستخدام نموذج العائد والمخاطرة لترشيد القرار الاستثماري. مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية. 43 (2)، ص. 146-167.

-فاضل، أ.، و عبادي، أ. (2022) تقييم المحفظة الاستثمارية المثل لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2016-2020. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (67)، ص. 221-239.

-قصي، ص.، و منذر، س. (2018) قياس المخاطر ودورها في اعداد قائمة التدفقات النقدية المستهدفة و ترشيد القرارات الإدارية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24 (109)، ص. 612-628.

-ميدون، أ.، و عطوي، س. (2015) مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية. مجلة دراسات اقتصادية. (2)، ص. 24-1.

-النمر، م.، السليحات، ن.، و الأحمد، م. (2016) مدى تطبيق نسب التدفقات النقدية الخاصة بالكفاية في إطار واقع خصائص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. مجلة الفكر المحاسبي. 17 (3)، ص. 103-124.



5.2. المصادر الأجنبية :

5.2.1. Thesis & Dissertation

- Clotey, R.(2019) The Effect of Loan Portfolio Management on the Profitability and Sustainability of Selected Microfinance Companies in Ghana .(Doctoral dissertation, University of Ghana).
- Myeni, S.S.(2018) Cash-flow management strategies in small and medium-sized occupational health enterprises .(Doctoral dissertation, Walden University).
- Nair, S.(2015) Cash flow defining the construction industry. (Doctoral dissertation, A&M University).
- Saher, S.(2017) Accrual anomaly: balance sheet vs. cash flow statement measurement of accruals .(Doctoral dissertation, University of Oulu).
- Tong, Z.(2021) Portfolio risk analysis: aggregation and allocation. (Doctoral dissertation, UNSW Sydney).

5.2.2. Journals and articles

- Adzobu, L.D., Agbloyor, E.K. and Aboagye, A.(2017) The effect of loan portfolio diversification on banks' risks and return: Evidence from an emerging market. *Managerial Finance*, 43(11), pp.1274-1291.
- Afrifa, G.A., Gyapong, E. and Zalata, A.M.(2019) Buffer capital, loan portfolio quality and the performance of microfinance institutions: A global analysis. *Journal of Financial Stability*, 44, p.1-16.
- Ali, D.J. and Hamad, H.A.(2021) The role of the cash flow statement to provide accounting information for the financial decision-making process. *QALAAI ZANIST JOURNAL*, 6(2), pp.870-887.
- Alktrani, S.H.M.(2021) Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on The Bank Equity Return: A Cross Country Analysis. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(7), pp.1950-1962.
- Bruwer, J.P., Mabesele, L., Benting, V., Cloete, J., Jacobs, C., Marais, J. and Spangenberg, M.(2021) The Theoretical Link Between Cash Flow Statement Usage and Decision Making In South African Small, Medium and Micro Enterprises. *International Journal of Business Research and Management (IJBRM)*, 12(4), pp.191-204.
- Deyoung, R., Gron, A., Torna, G. and Winton, A.(2015) Risk overhang and loan portfolio decisions: Small business loan supply before and during the financial crisis. *The Journal of Finance*, 70(6), pp.2451-2488.
- Güleç, Ö.F. and Bektaş, T.(2019) Cash flow ratio analysis: The case of Turkey. *The Journal of Accounting and Finance*. Special Issue , pp 247-262.
- Gulin, D. and Hladika, M.(2017) Information capacity of cash flow statement–do we use it enough. In *Proceedings from -MultiScience-XXXI. microCAD International Multidisciplinary Scientific Conference, Miskolc, Hungary* . Special Issue , pp. 1-8.
- Hamshari, Y.(2020) The effect of the relationship between cash flows from operating activities and earnings per share in Jordan. *International Journal of Financial Research*, 11(4), pp.289-295.
- Huynh, J. and Dang, V.D.(2021) Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter?. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), p. 709 -891.
- Idehen, A.V. and Akhator, K.(2021) Examining the cash flow statement relevance for measuring the business performance in Nigeria. *International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)*, 10(4), pp.249-254.
- Jaafar, S.B., Hassan, H. and Ismail, S.(2021) Cash flow statement as a tool to predict financial distress. *Available at SSRN 3838158*.
- Junior, R.C. and Gameiro, A.H.(2020) Cash Flow in an Agribusiness Restructuring Process. *Journal of Agricultural Studies*, 8(4), pp.589-609.
- Metawa, N., Elhoseny, M., Hassan, M.K. and Hassanien, A.E.(2016) Loan portfolio optimization using genetic algorithm: a case of credit constraints. In *2016 12th international computer engineering conference (ICENCO)* , pp. 59-64.
- Mukhtarov, S., Yüksel, S. and Mammadov, E.(2018) Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks. *Journal of international studies*,11(2) ,pp 63-75.
- Murodovich, G.R. and Jahongir, N.(2022)Improving Bank Loan Portfolio Quality Management. *Academic Journal of Digital Economics and Stability*, 15, pp.54-60.
- NGUYEN, D.D. and NGUYEN, A.H.(2020) The impact of cash flow statement on lending decision of commercial banks: evidence from Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(6), pp.85-93.
- Oladimeji, O. and Aina, O.O.(2021) Cash flow management techniques practices of local firms in Nigeria. *International Journal of Construction Management*, 21(4), pp.395-403.



-Pavlović, M., Gligorić, Č. and Cvijić-Rodić, J.(2021)Methodology of cash flows analysis. *Ekonomski signali: poslovni magazin*, 16(1), pp.27-47.

-Rahman, A. and Sharma, R.B.(2020) Cash flows and financial performance in the industrial sector of Saudi Arabia: With special reference to Insurance and Manufacturing Sectors. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(4), p.76.

-RIMAZ, M. and AYANOĞLU, Y.(2021) The Effect of Free Cash Flow and Capital Structure on The Company's Efficiency and an Application in ISE 100. *IBAD Sosyal Bilimler Dergisi*, (9), pp.267-290.

-Rösch, D. and Scheule, H.(2016) The role of loan portfolio losses and bank capital for Asian financial system resilience. *Pacific-Basin finance journal*, 40, pp.289-305.

-Salem , S. S. M,(2019) Using Direct Cash Flow Statement to Predict Profits of Corporations In light of Applying the Egyptian and International Accounting Standards, *Journal of Financial and Business Research*, 5(20), pp 112-133.

-Shehata, A. F. A. A.(2022) Muslim minorities and bank loans between interest and necessity, *Journal of Islamic Sciences* . 5 (1), pp 86 – 113.

-Sifrain, R.(2022) Factors Influencing Loan Portfolio Quality of Microfinance Institutions in Haiti. *Journal of Financial Risk Management*, 11(1), pp.95-115.

-Sirignano, J.A., Tsoukalas, G. and Giesecke, K.(2016) Large-scale loan portfolio selection. *Operations Research*, 64(6), pp.1239-1255.

Van Tassel, E.(2016) Subsidies and capital markets: implications for microfinance loan portfolios. *Oxford Economic Papers*, 68(2), pp.398-418.

-Veronica, M.S., Ida, I. and Winata, V.T.(2020) Using cash flow ratios to establish a manufacturing bankruptcy prediction model. *Jurnal Manajemen Indonesia*, 20(2), pp.114-121.

Wang, C., Wang, Q., Zheng, S., Wan, L., Li, J. and Zang, J.N.(2021) Peer effects of bank loan portfolio on systemic insolvency risk: evidence from China. *Applied Economics*, 53(30), pp.3457-3473.

5.2.3. Books

-Brigham, E. and Houston, J. (2015). *Fundamentals of financial management*. Eighth edition. United States of America.

-Lawrence, S.J. (2020) *The Layman's Guide to Understanding Financial Statements: How to Read Analyze, Create & Understand Balance Sheets, Income Statements, and Cash Flow & More*. Lost River Publishing House.

-Leon, S.M. (2015) *Financial Intelligence for Supply Chain Managers: Understand the Link between Operations and Corporate Financial Performance*. Pearson Education, Old Tappan, New Jersey 07675.

-Paolone, F. (2020) *Accounting, Cash Flow and Value Relevance*. Springer International Publishing.



به‌کاره‌یتانی لیستلی لیشاوی کاش دروستکردنی جزدانی قهرزدا
لیکۆڵینه‌وه‌یه‌کی شیکاریه له‌سه‌ر نمونه‌یه‌ک له بانکه‌کانی عێراق که تۆمار کراون له بۆرسه‌ی عێراق له نیوان سالانی (2019-2010)

کاوه محمد فه‌ره‌ج قه‌رداغی
کۆلیژی کارگێری و ئابووری-به‌شی کارگێری کار/ زانکۆی سلیمانی.

لۆفان ئەکرهم سه‌عید
به‌یمانگای ته‌کنیکی سلیمانی-به‌شی کارگێری کار / زانکۆی پۆلیته‌کنیکی سلیمانی.

پوخته

ئامانج له توێژینه‌وه‌که بریتیه له ده‌ستیناشانکردنی لایه‌نی تیوری و پراکتیکی له ئاماده‌کردنی لیستلی لیشاوی کاش که سه‌رچاوه ده‌گرت به مه‌به‌ستی ئەوه‌ی بانکه‌کان بتوانن له کاتی گونجاودا پێگه‌ی بانکی دارایی خویان بزائن و شیکاری ئەو مه‌ترسییه داراییانه بکه‌ن که پووبه‌رووی بانکه‌کان ده‌بنه‌وه له کاتی بریاردان له وه‌به‌ره‌یتانی په‌یوه‌ست به چالاکیه‌کانی (ئیش پێکردن، وه‌به‌ره‌یتان و ته‌مویل کردن) بۆ بنیاتانی جزدانی قهرز و زۆرتین رێژه‌ی ده‌ستکه‌وت و زیادکردنی قازانج، به‌وه‌ پێه‌ش ئەم گریمانانه‌یه‌ی خواره‌وه تاقی ده‌کرێته‌وه له پێگه‌ی ئەم توێژینه‌وه‌ که لیستی رۆیشتنی پاره ده‌توانرێت به‌کاربه‌یتنرێت له بنیاتانی جزدانی قهرز له بانکه عێراقیه‌کان که له بۆرسه‌ی عێراق تۆمارکراون، بۆ گه‌یشتن به ئامانجه‌کان په‌ پره‌وی وه‌سف شیکاری به‌کاره‌یتنرا بۆ شیکردنه‌وه‌ی پێوه‌ره‌کانی (به‌یاننامه‌ی رۆیشتنی پاره، جزدانی قهرز) له پێگه‌ی شیکاریه داراییه‌وه‌ کانه وه‌ لیکۆڵینه‌وه‌ که جێبه‌جیکراوه له‌سه‌ر (14) بانکی عێراقی که تۆمار کراون له بۆرسه‌ی عێراق له نیوان سالانی (2019-2010)، توێژینه‌وه‌که‌ی ئیستا گه‌یشتوه‌ته‌ کومه‌لێک ده‌رئه‌نجامی سه‌ره‌کی ترینیان بریتیه له : به‌یاننامه‌ی رۆیشتنی پاره یه‌کنه‌که له گرتگترین به‌یاننامه داراییه‌کان چونکه زانیاری دارایی دروست ده‌دات به‌هۆی پشتبه‌ستنی ته‌واو به‌بنه‌مای نه‌ختینه‌یی، هه‌رچه‌نده‌ پێشبینیکردنی داهاوو پره‌ له چهن‌دین مه‌ترسی له سه‌ره‌زه‌ بانکیه‌کان، به‌لام زۆریه‌ی بانکه‌کان له کاتی دروستکردنی جزدانی قهرز و ئاماده‌کردنی به‌یاننامه‌ی رۆیشتنی پاره‌دا، پرۆسه‌ی پێوانه‌کردنی گه‌رانه‌وه‌ و مه‌ترسیه‌کان په‌چاوناکه‌ن و پشتگۆج ده‌خه‌ن، وه‌ له گرتگترین پێشبیناری توێژینه‌وه‌که : پێویسته بانکه‌کان شتوازه‌کانی شیکاری دارایی به‌کاربه‌ینن به‌پێی پاره‌ی نه‌ختینه‌ی به‌یاننامه‌ی رۆیشتنی پاره بۆ پێشبینیکردنی قازانجه‌کان و که‌مکردنه‌وه‌ی مه‌ترسیه‌کانی سه‌ره‌زه‌ بانکیه‌کان بۆ وه‌به‌ره‌یتان له جزدانی قهرزی بانکی.

ه‌وشه‌ سه‌ره‌تاییه‌کان: به‌یاننامه‌ی رۆیشتنی پاره، جزدانی قهرز، قهرز.

**Utilizing cash flow statement in in building a loan portfolio
An analytical study of a sample of Iraqi banks registered in the Iraq Stock Exchange between
(2010 -2019)**

Lovan Akram Saeed
Sulaymaniyah Technical Institute- Department of
Business Administration/Sulaymaniyah Technical
University.
lovan.saeed@spu.edu.iq

Kawa Muhammad Faraj Qardaghi
College of Administration and Economics-Department
of Business Administration/ University of
Sulaymaniyah.
kawa.faraj@univsul.edu.iq

Abstract

The aim of the study is to identify the theoretical aspects and via practical side from which the preparation of the statement of cash flows stems from in order to enable banks to know the financial banking position in the right time and analyze the financial risks that faced by banks in making investment decisions related to activities (operational, investment and financing) to build a loan portfolio and maximize rate of return ,increase profits ,accordingly the following hypothesis will be tested through this research financial indicators from the cash flow statement can be used in building the loan portfolio in the Iraqi banks registered in the Iraq Stock Exchange, to achieve the goals the descriptive and analytical approach was used by analyzing the indicators from (cash flow statement , loan portfolio) through a financial analysis of a sample of private banks registered in the Iraq Stock Exchange between (2010-2019), The current study has reached a number of conclusions, the most important of which are: The statement of cash flows is one of the most important financial statements because it provides accurate financial information due to its reliance on the cash basis, although forecasting the future is fraught with many credit risks, however most banks neglect the process of measuring returns and risks in building a loan portfolio and taking them into consideration when preparing the cash flow statement, among the most important recommendations of the research, banks should focus on using financial analysis methods according to the cash flows statement to forecast profits and reduce credit risks by investing in the bank loan portfolio.

Key words: cash flow statement, loan portfolio, loans.

